



التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد 30 أغسطس 2026

استمرار المخاوف التضخمية في الاقتصادات الرئيسية يبقى مخاطر تشديد السياسة النقدية قائمة

التعليق على أداء الاسواق

ظل تركيز الأسواق العالمية هذا الأسبوع منصّباً على التضخم وسياسات البنوك المركزية، فيما شكلت ندوة جاكسون هول المحرك الرئيسي لاتجاهات معنويات الأسواق. وعلى مستوى الاقتصادات الرئيسية، عزز استمرار الضغوط التضخمية وصلابة النمو التوقعات بأن أسعار الفائدة قد تظل عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، في وقت يواصل فيه صناع السياسات مناقشة توقيت أي تشديد إضافي للسياسة النقدية. وفي الولايات المتحدة، حافظ مسؤولو مجلس الاحتياطي الفيدرالي على نبرة متشددة، بعدما أظهرت بيانات التضخم لشهر يوليو تقدماً محدوداً نحو المستوى المستهدف للفيدرالي البالغ 2%. واستقر معدل التضخم الكلي وفقاً لمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي عند 3.7%، فيما ظل التضخم الأساسي عند 3.3%، ما أبقى احتمال رفع أسعار الفائدة مجدداً قائماً بقوة. وأكد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي كيفن وارث أن البنك المركزي قد يضطر إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات إذا لم يعد التضخم إلى المستوى المستهدف بوتيرة مقبولة. وفي الوقت ذاته، ظلت أوضاع سوق العمل قوية، مع تراجع طلبات إعانة البطالة واستقرار معدل البطالة بالقرب من أدنى مستوياته التاريخية، بما يؤكد متانة الاقتصاد. كما ظل الدولار الأمريكي مدعوماً بتوقعات احتمال إقدام الفيدرالي على مواصلة تشديد السياسة النقدية قبل نهاية العام. وما تزال الأسواق تسعر احتمالاً مرتفعاً للإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في سبتمبر، إلا أن بيانات التضخم والتصريحات الأخيرة لمسؤولي الفيدرالي عززت التوقعات بإمكانية رفع سعر الفائدة في وقت لاحق من العام. وفي كندا، سجل الاقتصاد مفاجأة إيجابية قوية، إذ نما بمعدل سنوي بلغت نسبته 3.3% خلال الربع الثاني من العام. وجاء النمو مدفوعاً بقوة الصادرات، وتحسن الإنفاق الاستهلاكي، وانتعاش استثمارات الأعمال، بما يشير إلى قدرة الاقتصاد على التكيف مع استمرار التوترات التجارية وحالة عدم اليقين الخارجية. وتوفر آفاق النمو الأقوى دعماً للدولار الكندي، كما تقلص في الوقت ذاته الضغوط على بنك كندا للنظر في تيسير السياسة النقدية. أما في أوروبا، فقد تحسنت المعنويات الاقتصادية مع وصول ثقة قطاع الأعمال والمستهلكين إلى أعلى مستوياتها منذ يناير. ويواصل اقتصاد منطقة اليورو إظهار قدر من الصلابة رغم ارتفاع أسعار الطاقة وحالة عدم اليقين الجيوسياسي. إلا أن التضخم ما يزال يمثل مصدر قلق، لا سيما بعد صدور بيانات تشير إلى ارتفاع الأسعار بوتيرة أقوى من المتوقع في فرنسا وإسبانيا، ما عزز التوقعات بإمكانية إقدام البنك المركزي الأوروبي على رفع أسعار الفائدة مجدداً في سبتمبر. وفي المملكة المتحدة، ما تزال التحديات المالية قائمة بعدما تجاوز الاقتراض في يوليو مستواه المسجل قبل عام. وعلى الرغم من بقاء الاقتراض عند مستوى أقل منذ بداية العام، فإن المخاوف بشأن خطط الإنفاق الحكومي المستقبلية وارتفاع تكاليف الاقتراض عالمياً واصلت فرض ضغوط على المالية العامة البريطانية. وتراجع الجنيه الإسترليني هامشياً مع خفض الأسواق توقعاتها بشأن تشديد بنك إنجلترا لسياساته. وفي آسيا، تسارع التضخم في طوكيو للشهر الثالث على التوالي، ما عزز التوقعات بإمكانية رفع بنك اليابان أسعار الفائدة في سبتمبر. وتدعم الضغوط السعرية بصفة عامة، وضعف اللين، وارتفاع تكاليف الطاقة مبررات مواصلة إعادة السياسة النقدية إلى مستوياتها الطبيعية، إلا أن اللين ما يزال واقعاً تحت الضغوط نتيجة اتساع فارق أسعار الفائدة مع الاقتصادات الرئيسية الأخرى. وجاء أداء أسواق السلع متفوّتاً. إذ ظل الذهب مدعوماً بالمخاوف المالية، والمخاطر الجيوسياسية، وحالة عدم اليقين بشأن المسار المستقبلي لأسعار الفائدة الأمريكية. وفي المقابل، تراجعت أسعار النفط بصورة طفيفة مع استمرار تعافي صادرات النفط الخام عبر الخليج العربي، إلا أن استمرار التوترات في الشرق الأوسط أبقى أسواق الطاقة شديدة الحساسية لمخاطر الإمدادات.

الولايات المتحدة وكندا

ترسخ التضخم يبقى الجدل حول رفع أسعار الفائدة قائماً في ندوة جاكسون هول

أعرب مسؤولو مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عن استمرار قلقهم إزاء بقاء التضخم عند مستويات مرتفعة خلال الندوة السنوية التي ينظمها بنك الفيدرالي في كانساس سيتي في جاكسون هول، مؤكدين أن الضغوط السعرية ما تزال أعلى من المستوى المستهدف للبنك المركزي البالغ 2% على الرغم من الأوضاع الحالية للسياسة النقدية. ووصف رئيس الفيدرالي في كانساس سيتي، جيفري شميد، التضخم بأنه عنيد، مشيراً إلى أن مستوى سعر الفائدة الحالي البالغ 3.50%-3.75% لا يبدو مقيداً بدرجة كافية لكبح الطلب أو خفض التضخم بفعالية. وعلى الرغم من إبدائه استعداداً لرفع أسعار الفائدة مجدداً، شدد على ضرورة صدور المزيد من البيانات الاقتصادية قبل اجتماع الفيدرالي في سبتمبر. وبالمثل، جددت رئيسة الفيدرالي في كليفلاند، بيت هاماك، دعمها لاتخاذ إجراءات لمواجهة التضخم، معتبرة أن السياسة النقدية الحالية لا تساهم إلا بدرجة محدودة في إبطاء وتيرة الاقتصاد، ومحذرة من أن استمرار التضخم فوق المستوى المستهدف لفترة مطولة قد يقوض مصداقية الفيدرالي ويؤدي إلى ترسخ توقعات التضخم. وتوقعت أن ينهي التضخم العام الحالي عند نحو 3%، على أن يتراجع بدرجة محدودة فقط خلال العام المقبل. كما أشار رئيس الفيدرالي في شيكاغو، أوستان جولسبي، إلى أن التضخم يمثل أبرز مصادر القلق على المدى القصير، محذراً من أن تجدد ارتفاع الأسعار، مدفوعاً بعوامل مثل زيادة تكاليف الطاقة وحالة عدم اليقين المرتبطة بالرسوم الجمركية، قد يصبح من الصعب احتوائه. ومع ذلك، أشار إلى أن اتجاهات التضخم الأخيرة لم تكن مقلقة بدرجة كبيرة، موضحاً أن أسعار الفائدة قد تخفض في نهاية المطاف إذا ظهرت أدلة واضحة على عودة التضخم نحو مستهدف الفيدرالي. من جانبها، وصفت رئيسة الفيدرالي في بوسطن، سوزان كولينز، أحدث بيانات التضخم بأنها متباعدة، لكنها أقيمت على توقعاتها باستمرار تراجعها تدريجياً في ظل ما تعتبره موقفاً نقدياً مقيداً بدرجة طفيفة. وجاءت هذه التصريحات بعد أن أظهرت البيانات استقرار مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي عند 3.7% على أساس سنوي في يوليو، ما عزز الجدل بين الاقتصاديين بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى مواصلة رفع أسعار الفائدة. وتزايدت إشارات مسؤولي الفيدرالي إلى احتمال اللجوء إلى مزيد من التشديد النقدي إذا استمرت الضغوط التضخمية، فيما حذر جولسبي أيضاً من أن التدخل السياسي في عملية صنع القرار لدى البنك المركزي قد يقوض الجهود الرامية إلى الحفاظ على استقرار الأسعار.

استمرار الضغوط السعيرية يعقد آفاق أسعار الفائدة لدى الاحتياطي الفيدرالي

أظهر مقياس التضخم المفضل لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي استمرار الضغوط السعيرية في يوليو، ما سلط الضوء على استمرار التباين بين صناع السياسات بشأن الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة مجدداً، بالتزامن مع اجتماعهم في الندوة الاقتصادية السنوية في جاكسون هول. واستقر التضخم الأساسي وفقاً لمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي، الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة، عند 3.3% على أساس سنوي، دون تغيير عن مستواه في يونيو ومتوافقاً مع توقعات الأسواق. وعلى أساس شهري، ارتفعت الأسعار الأساسية بنسبة 0.2%، بزيادة محدودة تشير إلى أن التضخم يواصل التحرك نحو المستوى المستهدف للاحتياطي الفيدرالي البالغ 2%، وإن لم يكن بالوتيرة الكافية لتبديد مخاوف صناع السياسات الأكثر تشدداً. وأشار بعض المسؤولين، ومن بينهم رئيس الفيدرالي في نيويورك، جون ويليامز، إلى أن قراءات التضخم الشهرية عند 0.2% أو أقل تتسق مع عودة تدريجية نحو المستوى المستهدف دون الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة مرة أخرى. إلا أن مسؤولي الفيدرالي ما زالوا يتوخون الحذر. إذ أشارت رئيسة الفيدرالي في بوسطن، سوزان كولينز، إلى أنها أبدت الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في الاجتماع السابق، لكنها أكدت أن استمرار الموقف الحالي للسياسة النقدية يتطلب مزيداً من الأدلة على تراجع التضخم. وفي حال عدم تحقق ذلك، ترى أن رفع أسعار الفائدة قد يصبح مبرراً في وقت قريب لضمان عودة التضخم إلى المستوى المستهدف ضمن إطار زمني معقول. وجاء تقرير التضخم قبيل الخطاب الأول لرئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيفن وارث، في جاكسون هول. كما يراقب صناع السياسات عن كثب المخاطر الخارجية، بما في ذلك ارتفاع أسعار الطاقة المرتبط باستمرار التوترات في الشرق الأوسط، وتجدد النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة وكندا، وهما عاملان قد يساهمان في استمرار الضغوط التضخمية أو دفع الأسعار إلى الارتفاع مجدداً خلال الأشهر المقبلة.

تراجع طلبات إعانة البطالة الأمريكية يعكس استمرار قوة سوق العمل

تراجعت طلبات إعانة البطالة الأولية للأسبوع الثاني على التوالي، بانخفاض قدره 4 آلاف طلب إلى 203 آلاف، أي دون توقعات الأسواق وقرب الحد الأدنى للنطاق المسجل خلال العام الجاري، ما يشير إلى بقاء عمليات تسريح الموظفين عند مستويات محدودة على الرغم من تباطؤ وتيرة التوظيف. كما انخفض عدد المستفيدين من إعانات البطالة المستمرة إلى أدنى المستويات المسجلة في شهر عند 1.778 مليون مستفيد، بما يعكس استمرار التوازن النسبي لسوق العمل. وعلى الرغم من الانخفاض غير المتوقع الذي سجله التوظيف خلال شهر يوليو، إلا أن معدل البطالة تراجع هامشياً إلى 4.1%، ليظل عند مستويات منخفضة تاريخياً. وأشار اقتصاديون إلى أن وتيرة خلق الوظائف في القطاع الخاص ما تزال معتدلة ومستدامة، وبمستوى كافٍ للحفاظ على استقرار سوق العمل، في ظل قيام أصحاب العمل بصفة رئيسية بتعويض الشواغر الناتجة عن ترك الموظفين للعمل، وإضافة وظائف تتماشى مع نمو القوى العاملة.

استمرار التضخم قد يدفع الاحتياطي الفيدرالي إلى مزيد من التشديد

أشار رئيس الاحتياطي الفيدرالي، جيفن وارث، إلى أن البنك المركزي قد يضطر إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات إذا لم يعد التضخم إلى المستوى المستهدف البالغ 2% بوتيرة مرضية. وخلال كلمته في ندوة جاكسون هول، شدد وارث على ضرورة أن يظل الفيدرالي واثقاً من أن التضخم الأساسي يتجه نحو التراجع، مشيراً إلى أن التقدم المحرز مؤخراً كان محدوداً، فيما ظل التضخم، وفقاً لمؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، مرتفعاً عند 3.7% في يوليو. وعلى الرغم من أنه لم يصل إلى حد تأييد رفع أسعار الفائدة بصورة فورية أو تقديم توجيهات بشأن قرارات السياسة النقدية المستقبلية، فإن تصريحاته أشارت إلى احتمال الحاجة إلى مزيد من التشديد إذا استمرت الضغوط السعيرية. كما أكد وارث أن أسعار الفائدة تظل الأداة الرئيسية للسياسة النقدية للفيدرالي، مشيراً إلى أن الأوضاع المالية الحالية لا تبدو مقيدة بدرجة كبيرة، في ظل ظهور مؤشرات محدودة فقط على تشدد أسواق الائتمان والإقراض. وفي حين أشار إلى بقاء توقعات التضخم مستقرة، حذر من ضرورة مراقبتها عن كثب للحفاظ على مصداقية الفيدرالي والتزامه باستقرار الأسعار. وعززت تصريحاته، قبيل اجتماع السياسة النقدية في سبتمبر، تركيز البنك المركزي على التضخم، في الوقت الذي سلطت فيه الضوء على متانة الاقتصاد الأمريكي واحتمال اتخاذ مزيد من الإجراءات النقدية إذا ظل التضخم مرتفعاً بصورة عنيدة.

وأنتهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 99.702.

قوة الإنفاق الاستهلاكي والصادرات تدعم تعافي الاقتصاد الكندي في الربع الثاني من العام

شهد الاقتصاد الكندي انتعاشاً قوياً خلال الربع الثاني من العام، مسجلاً نمواً بمعدل سنوي بلغ 3.3% بعد زيادة محدودة قدرها 0.3% في الربع الأول، وفقاً لهيئة الإحصاء الكندية. ويعني التعديل الصعودي للنمو المسجل في الربع الأول من العام أن الاقتصاد تجنب الدخول في ركود تقني، بعد أن عاد إلى تحقيق نمو قوي مدفوعاً بمزيج من العوامل التي تضمنت تحسن الصادرات وتعافي الطلب المحلي. وسجل الإنفاق الاستهلاكي أقوى وتيرة نمو له في ثلاث فترات ربع سنوية، فيما حققت استثمارات الأعمال أول توسع لها منذ 18 شهراً، بدعم من زيادة الإنفاق على الانشاءات السكنية وغير السكنية، والآلات والمعدات. وتشير البيانات إلى أن الأسر والشركات بدأت تنكفئ تدريجياً مع التحديات الناجمة عن استمرار التوترات التجارية والرسوم الجمركية الأمريكية. وكانت الصادرات من أبرز محركات النمو، إذ ارتفعت بنسبة 3.6% خلال هذا الربع، مسجلة أكبر زيادة لها في أكثر من ثلاث سنوات. كما انتعش الطلب المحلي النهائي، مسجلاً نمواً بنسبة 1% بعد انكماش طفيف في الربع السابق، بما يعكس تحسن زخم النشاط الاقتصادي. وجاء أداء الاقتصاد أقوى من المتوقع، متجاوزاً توقعات بنك كندا، ويوفر أساساً أكثر متانة للاقتصاد في مواجهة تجدد الخلافات بشأن الرسوم الجمركية مع الولايات المتحدة.

وأنتهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3901.

المملكة المتحدة

ارتفاع الاقتراض الحكومي في المملكة المتحدة في يوليو يسلط الضوء على استمرار التحديات المالية

اتسع عجز الموازنة الحكومية في المملكة المتحدة إلى 1.8 مليار جنيه إسترليني في يوليو، بزيادة قدرها 700 مليون جنيه إسترليني مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، إذ فاقت الزيادة في الإنفاق العام أثر الإيرادات القياسية المحققة من ضريبة الدخل. وعلى الرغم من وصول متحصلات ضريبة الدخل بنظام التقييم الذاتي إلى مستوى قياسي بلغ 17.1 مليار جنيه إسترليني خلال الشهر، أدى ارتفاع الإنفاق، ولا سيما على المنافع الاجتماعية، إلى زيادة الاقتراض. ومع ذلك، بلغ إجمالي الاقتراض خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة المالية 56.7 مليار جنيه إسترليني، بانخفاض قدره 6 مليارات جنيه

إسترليني مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، ما يشير إلى إحراز بعض التقدم في خفض العجز، على الرغم من بقاءه أعلى من التوقعات الرسمية. وتواصل الحكومة التزامها بخفض عجز الموازنة، إلا أن الاقتصاديين يتوقعون أن يظل أعلى من نسبة 4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الجاري. كما أقيمت مخاوف المستثمرين بشأن احتمال زيادة الإنفاق في ظل رئاسة الوزراء بقيادة أندي برنهام، إلى جانب الضغوط العالمية، بما في ذلك الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، وارتفاع إصدارات الدين الأمريكي، وزيادة الاقتراض لتمويل الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي، تكاليف الاقتراض في المملكة المتحدة عند مستويات مرتفعة. وعلى الرغم من تراجع الدين العام هامشياً إلى 94.1% من الناتج المحلي الإجمالي في يوليو، فإن خفض الدين وتكاليف الاقتراض ما يزال يمثل تحدياً كبيراً في ظل الضغوط المالية المحلية وحالة عدم اليقين التي تشهدها الأسواق العالمية.

وأنهى الجنيه الاسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3534.

أوروبا

تحسن ثقة الشركات والمستهلكين في منطقة اليورو

تحسنت ثقة الشركات والمستهلكين في منطقة اليورو خلال شهر أغسطس، ما يعكس تنامي التفاؤل بشأن آفاق الاقتصاد الإقليمي على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالصراع في إيران وارتفاع أسعار الطاقة. وارتفع مؤشر الثقة الاقتصادية الصادر عن المفوضية الأوروبية إلى 98.4 نقطة إلى 98.4 نقطة من 97.1 نقطة في يوليو، مسجلاً أعلى مستوياته منذ يناير ومتجاوزاً التوقعات. ويشير هذا التحسن إلى تراجع المخاوف بشأن ارتفاع تكاليف الطاقة وتأثيرها على الإنفاق والاستثمار، فيما يواصل اقتصاد منطقة اليورو إظهار قدر من المرونة، بدعم من قوة الطلب المحلي وتحسن مستويات الثقة. كما أشار صناع السياسات في البنك المركزي الأوروبي إلى أن المخاطر المحيطة بالنمو تبدو أقل حدة مع تكيف الشركات والأسر مع الأوضاع الراهنة. وأظهر المسح أيضاً بعض المؤشرات الإيجابية على صعيد التضخم، إذ خفض تجار التجزئة والمصنعون توقعاتهم لأسعار البيع المستقبلية، ما يشير إلى أن ارتفاع تكاليف الطاقة لم ينتقل بعد على نطاق واسع إلى مختلف قطاعات الاقتصاد. إلا أن التضخم ما يزال أعلى من المستوى المستهدف للبنك المركزي الأوروبي البالغ 2%، فيما تشير البيانات الأخيرة من فرنسا وإسبانيا إلى تجدد الضغوط السعريّة. وفي حين ارتفعت توقعات الأسعار في قطاع الخدمات بصورة طفيفة، تراجعت مخاوف المستهلكين بشأن التضخم خلال العام المقبل، وهو ما قد يدعم تعافي الإنفاق الأسري. وبصفة عامة، تشير البيانات إلى أن اقتصاد منطقة اليورو ما يزال يتمتع بقدر نسبي من المتانة، في الوقت الذي يواصل فيه البنك المركزي الأوروبي الموازنة بين آفاق النمو واستمرار مخاطر التضخم.

وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1584.

آسيا والمحيط الهادئ

تسارع التضخم في اليابان يعزز توقعات رفع بنك اليابان لأسعار الفائدة في سبتمبر

تسارع معدل التضخم الأساسي في طوكيو للشهر الثالث على التوالي في أغسطس، ما عزز توقعات الأسواق بإمكانية إقدام بنك اليابان على رفع أسعار الفائدة خلال اجتماع السياسة النقدية في سبتمبر. وارتفعت أسعار المستهلكين الأساسية في العاصمة، التي تعد مؤشراً مهماً لاتجاهات التضخم على مستوى اليابان، بنسبة 1.8% على أساس سنوي، متجاوزة توقعات الأسواق بصورة طفيفة ومقتربة من المستوى المستهدف لبنك اليابان البالغ 2%. وجاء ارتفاع التضخم مدفوعاً بصفة رئيسية باستمرار زيادة أسعار الغذاء، في حين ارتفع مقياس أوسع للتضخم، يستثني كلاً من الأغذية الطازجة والوقود، بنسبة 2.0%، ما يشير إلى اتساع نطاق الضغوط السعريّة الأساسية. وتأتي هذه البيانات عقب تصريحات حديثة لنائب محافظ بنك اليابان، ريوزو هيمنيو، أشار فيها إلى تصاعد مخاطر التضخم وشدد على ضرورة التقييم الدقيق لتوقيت أي تشديد إضافي للسياسة النقدية. وتتغذى الضغوط التضخمية المتزايدة على ارتفاع تكاليف الطاقة المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط، وضعف الين، وقوة الطلب المرتبط بالاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي. ويتوقع الاقتصاديون بصورة متزايدة أن يرفع بنك اليابان سعر الفائدة إلى 1.25% في سبتمبر، بعد قراره في يونيو رفع سعر الفائدة إلى 1%، وهو أعلى مستوى لها في 31 عاماً. كما أبدى مسؤولو بنك اليابان قلقهم من احتمال بقاء التضخم أعلى من المستوى المستهدف مع انتقال الزيادات في التكاليف إلى مختلف قطاعات الاقتصاد. إلا أن بعض الشركات، ولا سيما الشركات الصغيرة، ما تزال تواجه صعوبة في تمرير ارتفاع التكاليف إلى المستهلكين، ما يعكس تفاوت القدرة على رفع الأسعار بين قطاعات الاقتصاد. وفي ظل ترقب الأسواق لمزيد من الإشارات من محافظ بنك اليابان، كازو أويدا، والاجتماع المقبل للسياسة النقدية، يواصل المستثمرون التركيز على ما إذا كان تسارع التضخم سيدفع البنك إلى تسريع وتيرة إعادة السياسة النقدية إلى مستوياتها الطبيعية.

وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 160.04.

الدينار الكويتي
أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30685.

أسعار العملات 30 - أغسطس - 2026

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1671	1.1577	1.1687	1.1584	1.1450	1.1650	1.1625
GBP	1.3613	1.3524	1.3656	1.3534	1.3400	1.3600	1.3537
JPY	158.89	158.59	160.20	160.04	159.20	161.50	158.98
CHF	0.8010	0.7994	0.8098	0.8092	0.8020	0.8200	0.8013

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com